CODEX ALIMENTARIUS
INTERNATIONAL FOOD STANDARDS

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية

A

E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

الخطوط التوجيهية بشأن تحليل المخاطر السريع عقب حالات الكشف عن ملوثات في أغذية حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي

CXG 92-2019

تم اعتمادها في عام 2019

1. مقدمة

يتزايد اكتشاف الملوثات الكيميائية في الأغذية حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي بسبب تنوع الإمدادات الغذائية والتحسن المستمر في القدرات التحليلية. ويجب على مديري المخاطر الاستجابة لمثل هذه الاكتشافات بطريقة توفر الحماية الكافية للصحة العامة ولكنها في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار الجوانب العملية لعمليات قبول الاستيراد.

عندما يستلزم اكتشاف الملوثات الكيميائية في الأغذية حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي استجابة سريعة لإدارة المخاطر، مثل النظر في مقبولية الاستيراد، ينبغي تطبيق نهج عملي قائم على المخاطر. وينبغي لهذا النهج أن:

- يتكيف مع المواقف التي تكون فيها بيانات السمية محدودة أو غير متوفرة؛
- يكون قابلاً للتطبيق ضمن نطاق اختصاص البلد المستورد؛
- يكون سريعاً، بمعنى أنه يمكن تطبيقه ضمن إطار زمني محدد في السيناريوهات التي لا يكون فيها التقييم الكامل للمخاطر خياراً عملياً أو ممكناً.

تتضمن الخطوط التوجيهية نهجاً سريعاً لتحليل المخاطر يستخدم قيمة التركيز القاطع[1] وعتبة الشواغل المتعلقة بالسمية، لتقييم المستويات المنخفضة من التعرض للمواد الكيميائية، ولتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من البيانات لتقييم المخاطر على صحة الإنسان[2،3].

2. الهدف

توفر هذه الخطوط التوجيهية نهجاً لمساعدة الحكومات في التحليل السريع للمخاطر في حالات اكتشاف ملوثات كيميائية في الأغذية حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي.

ويجب قراءة الخطوط التوجيهية بالاقتران مع النصوص التالية ذات الصلة:

- مبادئ العمل لتحليل المخاطر على سلامة الأغذية لتطبيقها من جانب الحكومات (CXG 62- 2007)؛
- اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية؛
- مبادئ العمل بشأن تحليل المخاطر للتطبيق في إطار الدستور الغذائي (دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي)؛
- المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية (CXG 82-2013)؛
- مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة (CXG 20-1995)؛
- الخطوط التوجيهية الخاصة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم التفتيش على الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات (CXG 26-1997)؛
- الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CXG 47-2003)؛
- المبادئ التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان بشأن رفض الأغذية المستوردة (CXG 25-1997)؛
- المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات في حالات الطوارئ في مجال سلامة الغذاء (CXG 19-1995)؛
- الخطوط التوجيهية الخاصة بحل المنازعات بشأن نتائج التحاليل (الاختبارات) (CXG 70-2009)؛
- الخطوط التوجيهية بشأن تبادل المعلومات بين البلدان المستوِردة والمصدِّرة لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016)؛
- مبادئ اقتفاء الأثر/ تتبع المنتج باعتبارها أداة ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة للأغذية (CXG 60-2006)؛
- الخطوط التوجيهية بشأن تطبق تقييم المخاطر على الأعلاف (CXG 80-2013)؛

---

[1] تُعتبر قيمة القطع بمثابة قيمة إرشادية تشير إلى ما إذا كان من الممكن اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراء محدد لإدارة المخاطر على أساس تركيز المادة الملوثة في الشحنة التي يتم اختبارها. وبالنسبة للقيم التي تزيد عن قيمة القطع، يؤدي تطبيق هذه الإرشادات إلى اتخاذ مدير المخاطر قراراً بإجراء تحليل سريع للمخاطر.

[2] مبادئ وطرق تقدير المخاطر الكيميائية في الأغذية. وثيقة معايير الصحة البيئية رقم 240. الفصل 9.

[3] لا تستبعد هذه الخطوط التوجيهية أي طرق أخرى قد يتم النظر فيها في المستقبل.

- توجيهات للحكومات بشأن تحديد أولويات الأخطار في الأعلاف (CXG 81-2013)؛
- الخطوط التوجيهية العامة بشأن أخذ العينات (CXG 50-2004)

3. النطاق

الملوثات الخاضعة لهذه الخطوط التوجيهية هي:

- تلك التي يتم اكتشافها في الغذاء حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي؛
- تلك التي تستوفي التعريفات الواردة في المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف-CXS 193) (1995التي لا توجد بشأنها أي مواصفات أو توصيات أو خطوط توجيهية إقليمية أو وطنية محددة أو صادرة عن الدستور الغذائي؛
- تلك التي لم يتم الإبلاغ عنها مسبقاً في الغذاء والتي تكون غير متوقعة (أي لا تحدث بصورة متكررة أو متقطعة)؛
- تلك التي يتم اكتشافها ضمن دفعة أو شحنة معينة من المواد الغذائية أو المكونات الغذائية؛

تُستثنى الملوثات التي يتم اكتشافها في الحالات التي يقوم فيها مدير المخاطر بالتحقيق في إمكانية الغش المتعمد في الأغذية.

في ما يلي أمثلة على (مجموعات) الملوثات المدرجة في نطاق هذه الخطوط التوجيهية:

- الملوثات التي قد تتواجد في المواد التي تُستخدم أو تنشأ أثناء تجهيز الغذاء والتي قد تكون موجودة عن غير قصد في الأغذية (مثل أحبار الطباعة، والزيوت/ مواد التشحيم/ الراتنجات المستخدمة كمركبات لصيانة التصنيع، ومركبات التنظيف، وآثار المواد الكيميائية المستخدمة في منشأة التصنيع)
- المواد الكيميائية المستخدمة للتخفيف من بعض القضايا البيئية والمتعلقة بالاستدامة وتغير المناخ (مثل مثبطات النترجة ومثبطات أنزيم اليوريز)، والتي لم يكن من المتوقع وجودها في الغذاء؛

4. المبادئ

تُطبَّق المبادئ التالية:

- تُطبَّق هذه الخطوط التوجيهية على الأغذية المعدّة للاستهلاك البشري المتداولة حالياً في التجارة.
- يجب أن تفي معلومات الكشف عن الملوثات المستخدمة في هذه الخطة متطلبات البرامج الرسمية للرقابة على الأغذية ذات الصلة من حيث أخذ العينات والتحليل؛
- في حال اكتشاف ملوث في شحنة أغذية متداولة تجارياً حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي، يمكن إخطار السلطة المختصة في البلد المصدِّر بذلك وتبادل أي معلومات ذات الصلة بسلامة الأغذية؛
- ينبغي توثيق تقييمات المخاطر وقرارات إدارة المخاطر، بما في ذلك البيانات والمعلومات المستخدمة لدعم القرارات، بطريقة شفافة ومنهجية وإتاحتها عند الطلب؛
- في حال اكتشاف مستمر أو متكرر لملوثات في أغذية حيثما لا يوجد مستوى تنظيمي، ينبغي القيام بأنشطة رقابية هادفة لتحديد حجم التعرض البشري المحتمل ومصدر (مصادر) التلوث.

5. الأدوار

تسري الأحكام الواردة في هذا القسم دون المساس بالأحكام الوطنية أو الإقليمية السارية المفعول.

في كثير من الحالات، يكون مدير المخاطر هو السلطة المختصة المسؤولة عن تنفيذ برامج الرقابة/ المراقبة الرسمية أو مراقبة الواردات، بما في ذلك أخذ العينات، وهو من سيحصل لاحقاً على النتائج من المختبر المعتمد أو ما يعادله. وتُتخذ القرارات بشأن سلامة شحنات الأغذية المعنية أو عدم سلامتها بموجب التشريعات الوطنية لسلامة الغذاء.

عند إجراء تقييم للمخاطر، يجب على السلطة المختصة التأكد من إبلاغ أصحاب المصلحة في أقرب وقت ممكن باكتشاف الملوث في الغذاء حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي، ومن إجراء تقييم للمخاطر ضمن مهل مقبولة. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في حالة الأغذية التي يتم تداولها في التجارة الدولية.

كذلك يجوز لأصحاب المصلحة بخلاف السلطة المختصة تنفيذ برامج رقابة غير تنظيمية لمجموعة من الأسباب، مثل استيفاء شروط العقود المبرمة مع المورّدين. وإذا تم الإبلاغ عن اكتشاف الملوث في الغذاء من قبل أصحاب مصلحة آخرين، يمكن للسلطة المختصة أن تأخذ هذه النتائج في الاعتبار في تقييم أولي ولكن يجب أن تضمن تأكيد النتائج المبلغ عنها في مختبر معتمد أو معادل قبل إجراء التقييم النهائي.

6. الإبلاغ عن عملية (عمليات) الكشف

يجب على المختبر المعتمَد أو الحاصل على مستوى اعتراف معادل لتحليل ملوثات الأغذية الإبلاغ عن جميع عمليات الكشف ومستويات الملوثات المقاسة بفضل برامج رسمية/ معترف بها رسمياً للرقابة على الأغذية على النحو الذي يحدده مديرو المخاطر، بما يشمل الملوثات التي لم يتم تحديد مستوى تنظيمي لها. وبالتالي، يجب التحقق من وجود الملوث من قبل مختبر معتمد أو ما يعادله ويجب أن تخضع العينات لأحكام ضمان الجودة على النحو المطلوب بموجب برنامج تنظيمي رسمي. ويجب أن يكون مصدر العينات واضحاً بما لا يقبل الشك في الحالات المكتشفة المبلغ عنها.

يجب أن تتضمن المعلومات التي يقدمها المختبر التحليلي إلى مدير المخاطر ما يلي:

- نوع برنامج أخذ العينات، مثل المراقبة المقطعية أو الطولية أو العشوائية، أو المراقبة الهادفة وإجراءات أخذ العينات؛
- بروتوكول تحضير العينات؛
- طريقة الاختبار وأداؤها التحليلي وطريقة القياس الكمي والمعايير المستخدمة في القياس الكمي وما إذا كانت طريقة تأكيدية توفر معلومات تعريفية تتعلق بالتركيبة الكيميائية لمادة التحليل؛
- إجمالي عدد العينات الخاضعة للاختبار ونوع العينات وعدد عمليات الكشف ونوع العينات؛
- إحصاءات موجزة للبيانات المتعلقة بعدد الحالات، إن وُجدت؛
- تحديد الفئة الكيميائية/النوع الكيميائي لمادة التحليل؛
- تقييم مدى تجانس توزع المادة الملوثة في الدفعة، إذا كان ذلك متاحاً.

7. تطبيق مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر

عند تأكيد حالة اكتشاف ملوث في غذاء حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي، يجب على مدير المخاطر تطبيق نهج تحليل المخاطر السريع في أقرب وقت ممكن في مخطط تسلسل القرارات المصاحب (انظر الملحق). ويسمح نهج تحليل المخاطر السريع بإعطاء الأولوية للحالات التي تتطلب مزيداً من التحقيقات المتعمقة دون سواها.

7.1. الملوثات التي تُوجد لها قيم يُسترشد فيها في المجال الصحي ونقاط الانطلاق ومستويات الجرعة المعيارية (الخطوة 1 من مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر)

يمكن أن تخضع الملوثات التي تم تحديد قيم يُسترشد فيها في المجال الصحي، أو نقاط انطلاق للسمية أو مستويات الجرعة المعيارية مباشرةً لتقييم التعرض السريع (الخطوة 9)[4]، حيث تتيح هذه القيم توصيف المخاطر.

7.2. فئات الملوثات الواجب استبعادها (الخطوة 2 من مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر)

كما هو محدد في نهج عتبة الشواغل المتعلقة بالسمية، قد لا تكون بعض فئات الملوثات مناسبة لتقييم المخاطر السريع نظراً لخصائصها الكيميائية أو السمية. وما لم تكن هناك خبرة سابقة في التحليل السريع للمخاطر لهذه المجموعات، يجب على مدير المخاطر الذي يسعى للحصول على مشورة الخبراء عند الاقتضاء ألا يطبّق مخطط تسلسل القرارات على الفئات التالية من الملوثات:

- المواد المسرطنة العالية الفاعلية (مثل الأفلاتوكسين، ومركبات الأزوكسي أو النيتروزو N-nitroso، والبنزيدين)،
- المواد الكيميائية ذات التركيب غير المعروف أو الفريد،
- المواد الكيميائية غير العضوية،
- المعادن والفلزات العضوية،
- البروتينات،
- المنشطات،
- المواد النانوية،
- المواد المشعة،
- مركبات السيليكون العضوية،
- المواد الكيميائية المعروفة أو التي من المتوقع أن تكون ثابتة ومتراكمة بيولوجياً.

[4] مع مراعاة عوامل التقييم المناسبة

في الحالات التي يتم فيها اكتشاف ملوثات تندرج في الفئات الواجب استبعادها، يحتاج مديرو المخاطر إلى اتباع الأطر التنظيمية والمعايير والتوصيات والإرشادات القائمة عند توفرها.

7.3. تطبيق قيمة التركيز القاطع (الخطوة 3 من مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر)-

إذا كان القياس الكمي للملوثات في الغذاء حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي يتجاوز قيمة التركيز القاطع البالغة 1 ميكروغرام/كلغ، يجب على مدير المخاطر أن يبلغ أصحاب المصلحة المعنيين بهذه القياسات ويطلب مشاركة جميع المعلومات المتاحة من أجل إجراء تقييم سريع للمخاطر في أقرب وقت ممكن.

إن منطلق تطبيق قيمة التركيز القاطع هو أن الشحنة ستشكل عشرة في المئة فقط من النظام الغذائي اليومي القياسي للبالغين ضمن مجموعة سكانية معينة، استناداً إلى إمكانية الوصول إلى نظام غذائي متنوع قد يحتوي على الغذاء نفسه من مصادر أخرى وطائفة من مجموعات غذائية أخرى. وبالنسبة إلى بعض المجموعات السكانية الفرعية حيث يمكن أن تمثل الشحنة أكثر من عُشر المتناول الغذائي اليومي، مثل مستحضرات الرضع أو المنتجات التغذوية ذات المصدر الوحيد، قد لا تكون قيم التركيز القاطع مناسبة. ويجب النظر في كل حالة من هذه الحالات على حدة وإخضاعها لتقييم كامل للمخاطر في حال وجود شك في نسبة النظام الغذائي الذي قد تمثله شحنة الغذاء لهذه المجموعات السكانية الفرعية.

عندما لا تتجاوز المستويات المقاسة قيمة التركيز القاطع البالغة 1 ميكروغرام/كلغ، يمكن لإدارة المخاطر أن تستنتج أن الشحنة لا تتطلب استجابة محددة لإدارة المخاطر. ولا تتطلب قيمة التركيز القاطع أن يصل مختبر التحاليل إلى حدّ للكشف يبلغ 1 ميكروغرام/كلغ.

7.4. تبادل المعلومات من جانب السلطات المختصة في البلد المصدِّر (الخطوة 4 من مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر)

بالإضافة إلى إبلاغ أصحاب المصلحة المعنيين بحالة اكتشاف الملوثات في الغذاء حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي، يجب على مدير المخاطر أن يطلب أي معلومات ذات الصلة بسلامة الأغذية، إن وُجدت، من السلطات المختصة في البلد المصدِّر. وقد تتضمن معلومات سلامة الأغذية ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر، مجموعات البيانات السمية، والحالات السابقة المكتشفة في الأغذية، ومعلومات حول تجهيز الأغذية فضلاً عن تاريخ الاستخدام المحتمل.

7.5. طلب إجراء تقييم سريع للمخاطر (الخطوة 5 من مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر)

يجب أن يطلب مدير المخاطر إجراء تقييم سريع للمخاطر للملوثات المكتشفة في الغذاء حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي، في أسرع وقت ممكن. ويجب على مدير المخاطر تزويد مقيّم المخاطر بأي بيانات عن السمية وبيانات الحدوث التي يتم الحصول عليها من البلد المصدِّر.

7.6. جمع البيانات السمية (الخطوة 6 من مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر)

يجب أن يكون لدى مقيّم المخاطر إمكانية الوصول إلى أي بيانات سمّية إضافية عن الملوثات أو المركبات ذات الصلة من الناحية الكيميائية/ الهيكلية والكفيلة بأن يُسترشد بها أكثر في اختيار نهج تقييم المخاطر السريع (مثل نهج عتبة الشواغل المتعلقة بالسميّة مقابل نهج القيم الإرشادية في المجال الصحي ونقاط الانطلاق ومستويات الجرعة المعيارية).

7.7. اختيار قيمة عتبة الشواغل المتعلقة بالسمّية/ تحديد قيمة إرشادية في المجال الصحي ونقطة انطلاق ومستوى للجرعة المعيارية، وتقييم التعرض وتوصيف المخاطر (الخطوات من 7 إلى 10 من مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر)

في حال توفر بيانات سمية كافية عن الملوثات في الغذاء حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي، يجب تحديد ما إذا كان وضع قيمة إرشادية في المجال الصحي/نقطة انطلاق/مستوى للجرعة المعيارية، أمراً ممكناً ضمن الإطار الزمني المتفق عليه[5]. فإذا كان من الممكن تحديد قيمة إرشادية في المجال الصحي/نقطة انطلاق/مستوى للجرعة المعيارية، يجب توصيف المخاطر باستخدام هذه القيمة.

في حال عدم وجود بيانات سمية كافية لتحديد قيمة إرشادية في المجال الصحي/نقطة انطلاق/مستوى جرعة معيارية لملوث ما في الغذاء حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي، يجب اختيار متناول غذائي للملوث نسبةً إلى حد أدنى مناسب لا يستدعي القلق أو قيمة مرجعية لأي نتيجة سواء كانت ذات سمية وراثية أو لا، على أساس خصائصه التركيبية (الخطوة 7)[6].

يجب على مُقيّم المخاطر أن يستعين بمجموعة البيانات المتاحة لإجراء تقييم للتعرض[7] للمادة الملوثة في الغذاء ذات الصلة، إذا

---

[5] القيم التي يُسترشد فيها في المجال الصحي هي التعبير الكمي عن التعرض عن طريق الفم (سواء الحاد أو المزمن) في شكل جرعة يُتوقع أن تكون بدون مخاطر صحية ملحوظة. (مبادئ وطرق تقدير مخاطر المواد الكيميائية في الأغذية (الوثيقة رقم 240 عن معايير الصحة البيئية، 2009))

[6] تقييم بعض المواد المضافة إلى الأغذية. التقرير الثاني والثمانون للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المضافات الغذائية. https://apps.who.int/iris/handle/10665/250277

[7] مبادئ وطرق تقدير مخاطر المواد الكيميائية في الأغذية (الوثيقة رقم 240 عن معايير الصحة البيئية، 2009). في حالة عدم وجود بيانات حول الاستهلاك المحلي للأغذية المعنية، يمكن أن يستعين تقييم التعرض بمصادر بيانات أخرى مثل قيمة الاستهلاك ذات الصلة، أو

أمكن مع التوقف عند تعرض أغذية أخرى في حال كانت البيانات متوفرة، وأن يحدد الخطر المتصل بعتبة الشواغل المتعلقة بالسمية أو القيمة الإرشادية في المجال الصحي/نقطة الانطلاق/مستويات الجرعة المعيارية التي تم اختيارها من خلال مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر (الخطوتان 9 و10). ويجب تسجيل أي افتراضات وأوجه عدم يقين في التقييم السريع للمخاطر.

7.8. الإبلاغ (الخطوتان 11 و12 من مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر)

يجب على مقيّم المخاطر تقديم النتائج، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالافتراضات وأوجه عدم اليقين، إلى مدير المخاطر بطريقة واضحة ومتسقة وموحدة ضمن إطار زمني متفق عليه[8].

7.9. قرار مدير المخاطر

ينبغي لمدير المخاطر أن يأخذ في الاعتبار نتائج التقييم السريع للمخاطر المقدمة من مقيّم المخاطر وأن يقرر على ضوئها ما إذا كان هناك ما يبرر وجود استجابة لإدارة المخاطر. وهذا يشمل على سبيل المثال:

- البت في أن شحنة/دفعة الغذاء صالحة للاستهلاك البشري على أساس تشكيلها خطراً طفيفاً على صحة الإنسان؛
- البت في أن شحنة/ دفعة الغذاء غير صالحة للاستهلاك البشري على أساس تشكيلها خطراً محتملاً على صحة الإنسان؛
- وضع شحنة الغذاء قيد الانتظار ريثما يجري البحث عن مزيد من المعلومات حول المستويات المحتملة للملوث في الدفعات والشحنات الأخرى من أجل فهم شواغل الصحة العامة المحتملة بشكل أفضل وما إذا كان يلزم إجراء تقييم كامل للمخاطر.

يجب أن يقوم مدير المخاطر بالإبلاغ في أقرب وقت ممكن عن خيار إدارة المخاطر المعتمد وأي قرار يتم اتخاذه بشأن سلامة الشحنة/الدفعة أو ما سوى ذلك. وتوفر المبادئ والخطوط التوجيهية بشأن تبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمصدِّرة لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016) توجيهات بشأن تبادل المعلومات حول سلامة الأغذية بين السلطات المختصة.

أخيراً، عندما يشكل التعرض الغذائي بالمقارنة مع قيمة إرشادية في المجال الصحي أو أي قيمة أخرى لتوصيف المخاطر مصدر قلق للصحة العامة ويتم تحديد تدابير محتملة لإدارة المخاطر من شأنها أن تؤدي إلى تقليل تعرض الأغذية، يجب اتخاذ تدابير لتنفيذ تدابير مناسبة Tدارة المخاطر.

8. أنشطة إدارة المخاطر الإضافية

يمكن أن يتمثل أحد خيارات إدارة المخاطر في المراقبة الهادفة للحصول على مزيد من المعلومات حول تكرار حالات اكتشاف الملوثات في الغذاء ولتقييم مستوى التعرض الغذائي بشكل أوثق مع مرور الوقت.

في حال اكتشاف الملوثات في الأغذية حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي في مناسبة واحدة أو أكثر، ولكن بمستويات أقل من تلك التي تدعو إلى القلق لناحية السمية، من غير المرجح أن تكون هناك حاجة إلى مراقبة أو إلى دراسات سمية لاحقة.

عندما يتكرر اكتشاف الملوثات في الأغذية حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي، وتتوفر معلومات جديدة عن سمية الملوث، أو عندما تكون هناك مؤشرات على أن التعرض الغذائي قد يكون عند مستوى يشكل خطراً محتملاً على صحة الإنسان، ينبغي النظر في إمكانية إجراء دراسات للسمية و/أو تقييم كامل للمخاطر.

يمكن لجمع البيانات ومشاركتها من خلال قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية حول استهلاك الغذاء التابع للنظام العالمي للرصد البيئي (النظام العالمي لرصد البيئة/برنامج رصد وتقدير التلوث الغذائي) أن يدعم أي عملية تفكير دولية ترمي إلى وضع معايير.

9. الإبلاغ عن المخاطر

يبدي المستهلكون وأصحاب المصلحة الآخرون اهتماماً شديداً بالمعلومات المتعلقة بوجود الملوثات في الغذاء وبنتائج تقييم المخاطر وأنشطة إدارة المخاطر الخاصة بالسلطات المختصة. لذلك، يوصى بالإبلاغ عن المخاطر بشكل كافٍ عند تنفيذ تدابير إدارة المخاطر للملوثات في الأغذية حيثما لا يوجد أي مستوى تنظيمي.

أعلى قيمة استهلاك إجمالية في النظام الغذائي لمجموعات الأغذية في النظام العالمي لرصد البيئة التابع لمنظمة الصحة العالمية. وقد يتمثل نهج آخر في تقييم ما إذا كانت الكميات التي يتم تناولها من الأغذية المعنية تتخطى بشكل كبير الأنماط العادية، بحيث تتوافق نسبة التعرض مع القيمة المختارة لعتبة الشواغل المتعلقة بالسمية (كأن تتخطى 1 كلغ/ اليوم على سبيل المثال) بما يجعل سيناريو التعرض من هذا القبيل أمراً غير واقعي.

[8] يجب على مقيّم المخاطر تقديم المشورة العلمية بشأن أي افتراضات ودرجة عدم اليقين في نتائج التقييم السريع للمخاطر.

ملحق

مخطط تسلسل القرارات للتحليل السريع للمخاطر

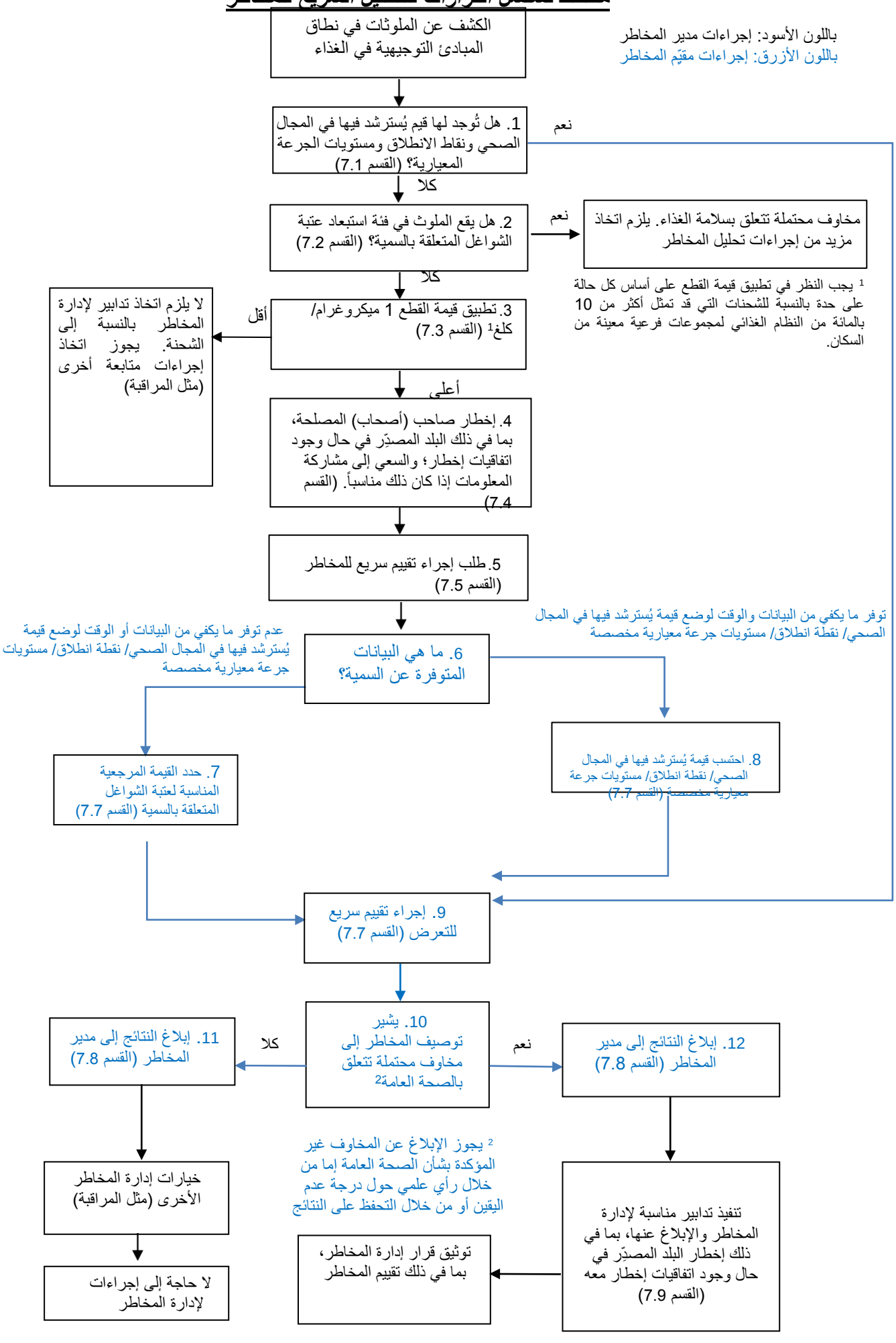

باللون الأسود: إجراءات مدير المخاطر
باللون الأزرق: إجراءات مقيّم المخاطر

[1] يجب النظر في تطبيق قيمة القطع على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للشحنات التي قد تمثل أكثر من 10 بالمائة من النظام الغذائي لمجموعات فرعية معينة من السكان.

[2] يجوز الإبلاغ عن المخاوف غير المؤكدة بشأن الصحة العامة إما من خلال رأي علمي حول درجة عدم اليقين أو من خلال التحفظ على النتائج